Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 4, 2026 Pages: 552-571
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Level of Commitment to Implementing Total Quality Management Standards in Private Basic Education Institutions (A Field Study on Private Basic Education Teachers in Benghazi)

Aya Abdel Rahman Mohamed Ahmed*
Libyan Academy, Educational Administration, Benghazi, Libya

مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي

(دراسة ميدانية على معلمي التعليم الأساسي الحر- بنغازي)

آية عبد الرحمن محمد أحمد*
الأكاديمية الليبية، الإدارة *التعليمية، بنغازي، ليبيا*

*Corresponding author: ayotaissa483@gmail.com

Received: September 14, 2026	Accepted: October 25, 2026	Published: November 20, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The study aimed to determine the level of adherence to Total Quality Management (TQM) standards within private basic education institutions. The researcher employed a descriptive-analytical approach. The study population consisted of all teachers in private basic education schools—totaling 6,000—from which a random sample of 300 teachers was selected. To achieve the study's objectives, a questionnaire was used as the primary data collection tool, with its validity and reliability verified. Data analysis was conducted using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study yielded several findings, most notably that the level of implementation of TQM standards in private basic education institutions was above average.

Keywords: Total Quality Management, basic education, liberal education, adherence to quality standards, educational institutions, Benghazi city

الملخص
هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي"، واستخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات بمدارس التعليم الأساسي الحر بلغ عددها (6000) معلما ومعلمة، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغ حجمها (300)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، تم التحقق من صدقها وثباتها، واستخدمت الباحثة لتحليل البيانات الحقيبة الإحصائية (Spss) ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها كان أن مستوى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي جاءت فوق المتوسط..

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، التعليم الأساسي، التعليم الحر، الالتزام بمعايير الجودة، المؤسسات التعليمية، مدينة بنغازي.

المقدمة:

تواجه الأنظمة التربوية في معظم دول العالم مجموعة من التحديات والتحولات المهمة، التي من أبرزها التقدم السريع في مجال التكنولوجيا، وشبكة الاتصالات وإدارة الجودة، ولهذا أصبحت كل مؤسسات التعليم أمام هذه التحديات بحاجة ماسة إلى التطوير والتغيير الهادف لمواكبة ما هو جديد وحديث؛ ولكي يتحقق التغيير الحقيقي في مؤسسات التعليم يجب إعادة النظر أولا في مدخلات العملية التعليمية من إدارة مدرسية، وطالب، ومعلم، ومناهج دراسية، والمبنى، ودور المجتمع المحلي (الموسوي، 2003).

وقد حظي مفهوم جودة التعليم باهتمام الباحثين لما له من فائدة في توفير البيانات والمعلومات التي تمكن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات صائبة للإنفاق على التعليم وتحسين مخرجاته، حيث يعد الاهتمام بجودة مخرجات التعليم من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وطموحاته المستقبلية في أي دولة (المنصور، 2005).

إذ يتطلب بناء المجتمع الحديث الاهتمام بالبناء المعرفي لأفراد المجتمع، الذي يعد التعليم أهم ركائزه ومقوماته الأساسية؛ فضلا عن ذلك أصبح الاهتمام بالمستويات المعيارية والجودة الشاملة والاقتصاد المعرفي والعولمة، وإفرازاتها في العملية التعليمية الشغل الشاغل لكل من له علاقة بتلك العملية، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها الجودة في عملية التحسين والتطوير، جعلت المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة الشاملة (التميمي، 2008).

ويؤكد الباحثون والدارسون أن جودة التعليم فرصة تصنعها الأمم، وتستثمرها الشعوب، وتضحي من اجلها بالوقت، والجهد، والمال، والمثابرة، ويجمع المفكرون على أن قوة أية امة تكمن في قدرتها على تحقيق جودة التعليم، ولهذا نجد أن الدول المتقدمة تعزو نجاحها أو فشلها إلى المؤسسة التعليمة (العطية، 2009).

حيث أصبح واضحا أن التعليم في ليبيا كما هوا الحال في معظم الدول العربية في الألفية الثالثة يواجه أزمة حقيقية تتمثل بعجز المؤسسات التعليمية عن تخريج أجيال تمتاز بصفات التفكير النقدي، والإبداعي، والتحليلي، من بينهم ليبيا التي تواجه هذا العصر بصعوبة محاولة الوصول لمستوى يمكن أفراد المجتمع من البناء المعرفي المتكامل من خلال ما تقدمه المؤسسات التعليمية هذا ما جعل المسؤولية على عاتق تلك المؤسسات كبير، فضلا عن ذلك نجد التعليم العالي في ليبيا الذي كان يتمثل في التعليم العام فقط، يأخذ مسارا آخر نحو التعليم الخاص، هذا ما دفع الباحثة بتسليط الضوء على تلك المؤسسات في ظل عصر الجودة الذي اخذ حيزا متساويا لما كان عليه التعليم العام بل أخذ ينافسه.

مشكلة الدراسة:

إن الالتزام بمعايير الجودة في المؤسسات التعليمية يتطلب إتباع مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتحقيق الرضا لدى الطلاب والمعلمين والمجتمع بشكل عام، حيث تشتمل تلك المعايير جملة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تحديد رؤية واضحة للمؤسسة التعليمية وتضمن توافقها مع تطلعات وطموحات الطالب والمعلم والأسرة، كما تشمل توفير مناهج متكاملة ومتوازنة تعزز المهارات الذاتية والأكاديمية والعملية، مع توفير بيئة تعليمية مناسبة ومجهزة، كل ذلك يتطلب من السلطات التعليمية العليا أن تعمل على توفير إدارة مدرسية وقيادة تربوية فاعلة ومؤثرة، وتوفير كوادر تعليمية مؤهلة ومتخصصة.

إن التحديات الراهنة والتغيرات المتسارعة التي تشهدها النظم التربوية تفرض على الإدارة في المؤسسات التعليمية المحلية القيام بعمليات تدخل تصحيحية، تهدف إلى إصلاح المسار وتحسين الأداء الفعلي، لضمان تسيير العمل التنظيمي والتعليمي تسييرا روتينيا، وتتجاوز تلك المتطلبات حدود التسيير الروتيني إلى التطوير والتحسين المستمر، خصوصا في مؤسسات التعليم الخاص، إذ تعمل تلك المؤسسات في ظل ظروف الهشاشة وعدم الاستقرار كما إن بعضها لا يخضع للمتابعة والتقييم من قبل الإدارات المختصة مما آثر على سير عملها بشكل فعال، حيث أكدت دراسة ملوق (2019) أن مؤسسات

التعليم الخاص المحلية تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات في أدائها لعملها بالصورة المطلوبة مما ينعكس على مخرجاتها العلمية والتعليمية، وأضاف أن أغلب مؤسسات التعليم الخاص تمارس أعمالها وتقوم بعملية التدريس على الرغم من أن الكثير منها لا تتطابق مواصفات مبانيها والقائمين بالعملية التعليمية والتربوية والإدارية بها مع معايير تصنيف واعتماد مؤسسات التعليم الخاص الصادرة عن وزارة التعليم، وفي سياق آخر أكدت دراسة الفطيمي (2015)، وفلوح (2019) والخليفة (2020) عدم التزام مؤسسات التعليم الخاصة بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في أداءها لعملها أو في تحسين مخرجاتها، في حين أكدت دراسات عربية أجريت في بيئات تربوية أخرى كالشعيلان (2007)، والتوبي (2017)، والمسلم، (2018) أن هناك انخفاض ملحوظ وعدم التزام بمعايير الجودة في مؤسسات التعليم الممولة بالدراسة، وإن نجاح المؤسسات التعليمية كما أكد الخطيب وآخرون (2006) يعتمد كلياً على مستوى جودة الخدمات التي تقدمها إدارة المؤسسة بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية بشكل يؤثر على مستوى جودة نتاجها ومخرجاتها، حيث يقع على عاتق هذه المؤسسات التعليمية تهيئة وتوفير الخدمات التعليمية بمستويات عالية من الكفاءة والفعالية ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر معايير الجودة الشاملة والالتزام بتطبيق بمبادئها للوصول إلى مستوى عالي من الأداء (الخطيب، وآخرون، 2006).

أن تقييم مستوى الالتزام بتطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم يتضمن خطوات وأساليب متنوعة بعضها داخلي كالتقييم الذاتي (التقييم الداخلي) ويتضمن هذا النوع من التقييم تحليل المؤسسة التعليمية لنفسها وتقييم أداءها بالنسبة لمعايير الجودة الشاملة. حيث يتم تشكيل فريق تقييم داخلي يتكون من أعضاء المؤسسة التعليمية، ويقوم هذا الفريق بتحليل السياسات والإجراءات الموجودة وتقييم درجة الالتزام بالمعايير الشاملة وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها. و يمكن استخدام أدوات مثل الاستبيانات ومراجعة الوثائق والمقابلات لجمع المعلومات اللازمة. وبعضها خارجي ويتم تنفيذه بواسطة جهة خارجية مستقلة مثل هيئات التقييم والاعتماد التعليمي. يقوم فريق التقييم الخارجي بزيارة المؤسسة وتقييم أدائها بالنسبة لمعايير الجودة الشاملة. يستخدم الفريق طرقًا متعددة لجمع المعلومات مثل المراجعات الوثائقية ومقابلات العاملين والطلاب والمراقبة المباشرة للتدريس والتعلم (القيسي، 2011).

كما يسهم تقييم مدى التزام مؤسسات التعليم بتطبيق معايير الجودة الشاملة في رصد نقاط القوى والضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الجودة. فضلا عن ذلك تطوير مهارات الطلاب وتحسين أدائهم، حيث يتم توفير بيئة تعليمية مناسبة ومنهجية تعليمية فعالة.

تستوجب المعطيات أنفة الذَكر البحث حول "**مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي بمدينة بنغازي**"، خصوصا في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنظومة التربوية في ليبيا ، فضلاً عن شح الدراسات المحلية التي تتناول بيئة التعليم الخاص وتوجه معظم الباحثين إلى دراسة التعليم العالي، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. **التساؤل الأول:** ما مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي من وجهة نظر المعلمين بمدينة بنغازي؟
2. **التساؤل الثاني:** هل يوجد اختلاف في استجابات أفراد العينة حول مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر بمدينة بنغازي وفقا لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي)؟
3. **التساؤل الثالث:** هل توجد علاقة ارتباطيه بين مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وسنوات الخبرة المهنية؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية للتعرف على التالي:

1. معرفة مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي من وجهة نظر المعلمين.

2. معرفة الاختلاف في استجابات أفراد العينة حول مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر بمدينة بنغازي وفقا لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي).
3. الكشف عن وجود علاقة ارتباطيه بين مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وسنوات الخبرة المهنية.

أهمية الدراسة:

إن التناولات المتعددة لمفهوم الجودة الشاملة أظهرت تأثيرات متباينة في عدد من المتغيرات التنظيمية المتصلة بها، كالفاعلية والتطوير، والشفافية، والتحسين المستمر، كما أصبح من الضروري تحديد مستوى الالتزام بتطبيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وتقديم توصيات لضمان ممارسة تلك المبادئ المرتبطة بالجودة الشاملة مما تجعل تلك المؤسسات قادرة على النمو والتطوير لتحقيق الميزة التنافسية خصوصا في ظل الغموض وحالات عدم التأكد واليقين التي تشهدها مؤسسات التعليم الخاص على وجه الخصوص، كما أن التأكيد على ممارسة الجودة الشاملة والالتزام بمعاييرها بمؤسسات التعليم الخاص يجعل تلك المؤسسات في حالة تطور مستمر، ويخلق بيئة عمل جذابة ومحفزة تسهم في خلق بيئة تنافسية بين تلك المؤسسات، وتجعلها في حالة تحسين وتطوير مستمرين في بنية ونظام التعليم ؛وتأسيسا على ما سبق تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية والإجرائية بشكل أكثر تفصيلا على النحو التالي:

1- يتوقع أن تسهم هذه الدراسة في نشر الوعي بأهمية الالتزام بمعايير الجودة الشاملة في النظم التربوية، وما يترتب على ذلك من تحسين وتطوير في بنية النظام التربوي المحلى خصوصا في التعليم الخاص.
2- يمكن أن تسهم الدراسة في توفير البنية النظرية اللازمة لإجراء سلسلة من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ،التي تشكل أساساً نظرياً يتضمن مبادئ ،واستراتيجيات تقييم تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.
3- من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في دعم وتعزيز المساعي الرامية إلى تحسين وتطوير الأداء الإداري والعلمي لدى مؤسسات التعليم الخاص بمدينة بنغازي وتحسين جودة مخرجاتها ،بما تتوافق مع التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة.
4- يتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تنوير بصيرة متخذي القرارات في الإدارات المسؤولة بوزارة التعليم بشكل عام؛ بضرورة اتخاذ سلسلة من القرارات والإجراءات التي تسهم في معالجة ضعف وانخفاض مستويات الالتزام بتطبيق معايير الجودة الشاملة إن وجدت، من خلال التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة.
5- قد تدفع هذه الدراسة باحثين آخرين إلى إجراء دراسات عن تقييم واقع ممارسة الجودة الشاملة في ضوء علاقتها المحتملة بالعديد من المتغيرات الشخصية والتنظيمية التي تجاوزت اهتمامات هذه الدراسة وحدودها.
6- قد تدفع هذه الدراسة صناع القرار في المستويات الإدارية العليا إلى إعادة النظر في معايير تقييم مؤسسات التعليم الخاص والعاملين به، واعتماد معايير أكثر دقة وموضوعية.

حدود الدراسة :

- **الحدود الموضوعية :** تقتصر الحدود الموضوعية لهذه الدراسة على دراسة مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي.
- **الحدود البشرية :** يشمل على معلمي ومعلمات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي.
- **الحدود الجغرافية :** ويقصد بها النطاق المكاني لإجراء الدراسة، وتشمل مؤسسات التعليم الحر للمرحلة الأساسية في مدينة بنغازي.
- **الحدود الزمنية :** الفترة التي تم فيها انجاز محتوى الدراسة خلال العام الدراسي 2023-2024).

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لملائمته طبيعة الأهداف وقدرتها في الإجابة على تساؤلات الدراسة، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب. حيث يعرفه التاجر (2021) "بأنه طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث." (التاجر، 2021: 6)

أداة الدراسة ووصفها:

أداة الدراسة هي الوسائل المستخدمة من قبل الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التي يسعى إلى الحصول عليها، ومن ثم تبويبها وتحليلها باستخدام الطريقة الملائمة للتحليل، والوصول إلى النتائج النهائية التي تمكنه من استخدامها في البحث العلمي وتجيب عن أسئلة الدراسة أو تحقق أهداف الدراسة، ويعتمد اختيار أداة الدراسة المناسبة للبحث العلمي على نوع البحث، ومنهجه، وطبيعة المعلومات الذي يحتويها البحث (العليان، 2000)

وعادة يتم اختيار الأداة التي تحقق أهداف الدراسة، وتعد الاستبانة أكثر استخداما في البحوث الوصفية في العلوم الاجتماعية والتربوية. وتعرف بأنها مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول الظاهرة أو موقف معين (علي، 2009: 6).

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث قامت بتطوير أداة لقياس واقع الالتزام بمعايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي بمدينة بنغازي من وجهة نظر المعلمين، حيث تم الاستعانة بالمعايير والأسس المعتمدة بمكتب التعليم الحر من قبل مكتب ضمان الجودة الشاملة في مدينة بنغازي سنة (2016)، لمعرفة واقع الالتزام بمعايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي بمدينة بنغازي من وجهة نظر المعلمين.

حيث تكونت بصورتها النهائية من (61) فقرة' موزعة على خمس مجالات، المجال الأول جودة الإدارة المدرسية بواقع (16) فقرة، المجال الثاني جودة المعلم بواقع (13) فقرة، المجال الثالث جودة التلميذ بواقع (10) فقرات، المجال الرابع جودة المناهج والأنشطة المصاحبة بواقع (10) فقرات، المجال الخامس جودة المبنى المدرسي بواقع (12) فقرة، وأعطي لكل بديل وزن وفق تدرج سلم ليكرت الخماسي الإحصائي لتقدير الموافقة كالتالي: (خمس درجات للموافق بشدة، وأربع درجات للبديل موافق، وثلاث درجات للبديل محايد، ودرجتان للبديل غير موافق، ودرجة واحدة للبديل غير موافق بشدة)، وكما أعطيت درجات معكوسة للفقرات ذات الاتجاه السلبي كالتالي: (خمس درجات للبديل غير مواقف بشدة، وأربع درجات للبديل غير موافق، وثلاث درجات للبديل محايد، ودرجتان للبديل موافق، ودرجة واحدة للبديل موافق بشدة).

الدراسات السابقة

إن المخرجات المنتظرة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية هي تحسين وتجويد العملية التنظيمية والتربوية التي تمارس داخل أروقة المؤسسات التعليمية وقد تكون أولى خطواتها الاهتمام والالتزام بتطبيق مبادئ ومعايير الجودة الشاملة، وذلك لتحقيق الإيجابية في الحقل التربوي وخلق بيئة تربوية جاذبة ومحفزة ، وقد أُجريت العديد من الدراسات للتعرف على واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة من حيث الالتزام بالمبادئ أو المعايير أو تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيقها بالمؤسسات التعليمية، حيث قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت

الواقع، فوجدت العديد من الدراسات العربية مع ندرة الدراسات المحلية في هذا الموضوع خصوصا في مؤسسات التعليم الأساسي الخاص، وقد تنوعت اتجاهات هذه الدراسات وتعددت حيث شملت مناح عديدة ذات علاقة بموضوع الدراسة، وستقوم الباحثة فيما يلي بعرض عدد من تلك الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ومناقشتها وذلك على النحو التالي:

هدفت دراسة شعيلان (2007) إلى التعرف على مدى توفر مبادئ الجودة الشاملة في إدارة مدارس التعليم الثانوي للبنات بالمملكة العربية السعودية (المنطقة الشرقية)، ورصد أهم معوقات تطبيق نظام الجودة الشاملة في المدارس الثانوية للبنات بالمنطقة الشرقية، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير الوظيفة بين فئات عينة الدراسة (مديرة، وكيلة، معلمة) حول مدى توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومعيقاتها في مدارس تعليم البنات الثانوي فيمن المملكة العربية السعودية المنطقة الشرقية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديرات مدارس التعليم الثانوي للبنات في المملكة العربية السعودية بلغ عددها (65) مديرة وقد طبقت على عينة عشوائية بلغ عددها (48) مديرة بنسبة (69%) من مجتمع الدراسة، ولجمع البيانات استخدم الباحث أداة الاستبانة مكونة من (30) فقرة موزعة على ثلاث مجالات وهي (الإدارة العليا، والتخطيط الإستراتيجي، والتدريب المستمر)، تم التأكد من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين، واستخدام معامل آلفا كرونباخ لمعرفة ثبات الأداة وبلغت نسبتها (87%)، ولتحليل البيانات استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي Spss والوسائل الإحصائية الآتية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات الفروق (T) والتباين الأحادي وتوصلت نتائج الدراسة إلى اكتشاف وجود قصور في تبني ودعم الإدارة العليا لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث وضع السياسات والهياكل التنظيمية، ونشر الثقافة الخاصة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة، ووجود قصور في التخطيط الإستراتيجي بصورة عامة، والتخطيط لإدارة الجودة الشاملة بصورة خاصة، ومركزية في التخطيط واتخاذ القرارات من قبل القيادات، وكذلك وجود ضعف في برامج التدريب والتعليم المستمر على آليات إدارة الجودة الشاملة بالنسبة لجميع منسوبات المدرسة، وقصور في أنشطة التحسين والتطوير المستمر. كما تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة حول مدى توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتقدير معوقاتها.

بينما هدفت دراسة حمودة (2008) إلى التعرف على درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس الثانوية الخاصة في العاصمة عمان من وجهة نظر المديرين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين والمديرات في المدارس الثانوية الخاصة في عمان البالغ عددهم (114) مديرا ومديرة، وتكونت عينة الدراسة من(50) مديرا ومديرة بنسبة (44%) من مجتمع الدراسة، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية, ولجمع بيانات الدارسة قامت الباحثة ببناء أداة استبانة في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع مكونة من (75) فقرة توزعت على (9) مجالات وهي (التخطيط الإستراتيجي، وشؤون الطلبة وحاجاتهم، والقيادة والإدارة، والموارد البشرية، والعمليات، والمناهج، والموارد المالية، والمجتمع المحلي، والتغذية الراجعة)، تم التأكد من صدق الأداة باستخدام صدق المحكمين، وكذلك التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ بلغ نسبتها (87%)، ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي، وتحليل التباين الأحادي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)، وأظهرت النتائج إن إدارة الجودة الشاملة المطبقة بشكل مرتفع في جميع المجالات في المدارس الثانوية الخاصة، وعدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية الخاصة تعزى لمتغير الجنس والخبرة والمؤهل العلمي.

وفي السياق ذاته هدفت دراسة الأمير، والعواملة (2011) إلى التعرف على درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في المدارس الأردنية من وجهة نظر المشرفين التربويين، واستخدم المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين التربويين البالغ عددهم (975) مشرفا ومشرفة، وتكونت عينة

الدراسة من(200) مشرف ومشرفة، تم اختيارهم بالطريقة العنقودية العشوائية, ولجمع بيانات الدارسة استخدمت أداة الاستبانة مكونة من (120) فقرة موزعة على ثمانية مجالات وهي (الإدارة المدرسية، والمجتمع المحلي، الطالب، والمعلم، والمناهج الدراسية، والمبنى المدرسي، والتقويم والملاحظة، والتدريب، والتغذية الراجعة)، تم التأكد من صدق الأداة باستخدام صدق المحكمين، وكذلك التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرومباخ، حيث بلغت القيمة الكلية للثبات (88%)، ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي، وتحليل التباين الأحادي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)،وأظهرت النتائج أن مجال المنهاج جاء بدرجة مرتفعة بينما جاءت بقية المجالات بدرجة متوسطة، أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير ضمان الجودة تعزى إلى متغيرات الدراسة: الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي وأوصى الباحثان بضرورة تبني هذا المشروع وتطبيقه على المدارس في وزارة التربية والتعليم وضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل مختصة بالتخطيط وفق معايير ضمان الجودة ومؤشرات الأداء المتصلة بكل منها للمشرفين التربويين والمعلمين والمديرين.

بينما هدفت دراسة سهل (2011) إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الجامعات الليبية بلغ عددهم (840)، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغ عددها (158) مفردة من رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وعمداء كليات ومعاهد علمية في ليبيا بنسبة (18%)، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة مكونة من (80) فقرة موزعة على أربع مجالات وهي (دعم الإدارة العليا، والتحسين المستمر، والتركيز على الطلبة، وبناء فريق العمل)، تم التأكد من صدقها بعرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين، والتأكد من ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ وبلغت نسبتها (65%)، وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Spss والوسائل الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود موافقة لدى عينة الدراسة بدعم الإدارة العليا لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وكان حرص الإدارة العليا في الجامعة على التعاون مع المستويات الإدارية كافة العامل الأهم في هذا البعد، وأظهرت النتائج الواردة وجود موافقة لدى عينة الدراسة على التحسين المستمر وجاء حرص الجامعة على امتلاك التكنولوجيا الحديثة اللازم للتحسين في المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود موافقة لدى عينة الدراسة على قيام الجامعة ببناء فرق العمل وكان حرص الجامعة على التعاون بني أعضاء فريق العمل و تهيئة الجامعة المناخ الملائم لنجاح فرق العمل العوامل الأهم في هذا البعد، كما بينت النتائج أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة بأن الجامعة تقوم بتدريب وتمكين العاملين وجاء منح الجامعة موظفيها القوة اللازمة لتنفيذ العمل العامل الأهم بني الفقرات التي تقيس متغير بناء فرق العمل، وافقت عينة الدراسة على تركيز الجامعة على نوعية الخريجين ورضا الطلبة وحرصها على تقليل التكاليف وحسين المخرجات والفضل في جودة المنتج، وسرعة استجابتها والمرونة.

فضلا عن ذلك هدفت دراسة أبو عبدة (2011) إلى التعرف على درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المدارس الفلسطينية في محافظة نابلس من وجهة المديرين فيها، بالإضافةِ إلى تحديد دور متغيرات كل من الجنس والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة والسلطة المشرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديرين ومديرات في محافظة نابلس والبالغ عددهم (227)، مديرا ومديرة، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغ عددهم (132) مديراً ومديرة بنسبة (58.1%) من مجتمع الدراسة، ولجمع البيانات استخدمت الباحثة أداة الإستبانة مكونة من (104) فقرة موزعة على تسع مجالات وهي (جودة السياسة الإدارية والتنظيمية، وجودة أهداف التعليم، وجودة المناهج التعليمية، وجودة الكتاب المدرسي، وجودة المعلم، وجودة طرق وأساليب التدريس، وجودة

التقويم والملاحظات، وجودة الطالب، وجودة مراقبة العملية التعليمية)، تم التأكد من صدق الأداة باستخدام صدق المحكمين، وكذلك التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ وبلغت نسبته (97.5%)، ولتحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss باستخدام الوسائل التالية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (T)، واختبار (ANOVA)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود درجة تطبيق متوسطة لمعايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها في جميع المجالات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها، تعزى لمتغير الجنس، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي،و وجود فروق ذا ت دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها، تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ولصالح فئة الخبرة أقل من 5 سنوات، وأيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها، تعزى لمتغير التخصص، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها، تعزى لمتغير السلطة المشرفة.

وفي سياق أكثر تخصيص هدفت دراسة التاورغي (2012) إلى معرفة مدى مطابقة مواصفات المبنى المدرسي لمؤسسات التعليم الأساسي التشاركي في مدينة بنغازي الليبية لمواصفات الجودة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مباني مؤسسات التعليم التشاركي البالغ عددها (144) مؤسسة، وتكونت عينة الدراسة من (50) مبنى مدرسي واقعة ضمن نطاق مدينة بنغازي اختيرت بالطريقة العشوائية، وقد اعتمدت الباحثة على الملاحظة لقياس مدى مطابقة مواصفات المبنى المدرسي لمواصفات الجودة الشاملة، واشتملت بطاقة الملاحظة على (8) فقرات، وقد استخدمت الباحثة النسب المئوية وسيلة إحصائية لتحليل النتائج، وأسفرت الدراسة على النتائج التالية تعاني معظم المباني المدرسية من صغر مساحة مواقعها ومن صغر المساحة المسقوفة، وعدم مراعاة جانب التوسع المستقبلي (المرونة) للمباني المدرسية، وارتفاع نسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات فيما يتعلق بالفصول الدراسية، ارتفاع نسبة المباني المدرسية التي لا يتوافر بها معامل وقاعات للرسم، انخفاض نسبة المباني المدرسية التي لا يتوافر بها ساحات خارجية مطابقة للمواصفات، ارتفاع نسبة المباني المدرسية التي لا تتوافر بها مكتبة مدرسية وعيادة للإسعافات الأولية، تعاني جميع المباني المدرسية من عدم توافر قاعة متعددة الأغراض ومصلى، ارتفاع نسبة المباني المدرسية التي يتوافر بها مقصف مدرسي مطابق للمواصفات، تتوافر بجميع المباني المدرسية غرف مخصصة للإدارة، تعاني جميع المدارس من عدم توافر غرف أمين سر وغرف للمعلمين والمرشدين، ارتفاع نسبة المباني التي بها دورات مياه، تعاني معظم المباني من توفير مخازن، تعاني معظم المباني من توفير شروط السلامة.

في حين هدفت دراسة الكعبي (2014) إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق نظام إدارة الجودة الأيزو 9001 في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بمحافظة شمال الباطنة حيث هدف البحث إلى إلقاء الضوء على نظم إدارة الجودة وقياس مدى وعي العاملين في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بنظام إدارة الجودة وكذلك دراسة إمكانية تطبيق نظام إدارة الجودة الأيزو 9001 في مدارس التعليم ما بعد الأساسي مع وضع تصور مقترح لتطبيق النظام ,وتكونت عينة الدراسة (300) من مجتمع الدراسة, واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمدارس الثانوية بلغ عددهم (500) عاملا وعاملة، أخذت منهم عينة عشوائية طبقية بلغ عددها (150) عاملا وعاملة بنسبة (30%) من مجتمع الدراسة، ولجمع البيانات استخدم الباحث أداة الإستبانة مكونة من (25) فقرة موزعة على محورين وهي (نشر ثقافة الجودة، وإدارة الموارد البشرية)، تم التأكد من صدق الأداة باستخدام صدق المحكمين، وكذلك التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ بلغ نسبته (85%)، وتم تحليل

البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وقد توصلت نتائج إلى أن وعي العاملين بمدارس التعليم ما بعد الأساسي بنظام الجودة متوسط، وأن إمكانية التطبيق كان بدرجة مرتفعة، بينما فقرات محور إدارة الموارد البشرية بمدارس التعليم ما بعد الأساسي كان بدرجة متوسطة.

وفي سياق بيئة التعليم العالي هدفت دراسة الفطيمي، وآخرون (2015) إلى قياس معايير الجودة في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ حيث استخدم الباحثون منهج دراسة الحالة من خلال تقييم مدى تطبيق مؤشرات الجودة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة، والتعرف على أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه الكلية في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الجودة. كما استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد في جامعة مصرانه بلغ عددهم (70) عضو هيئة تدريس، أخذت منهم عينة عشوائية بلغ عددها (57) عضو هيئة تدريس بنسبة (81%) من مجتمع الدراسة، واعتمد الباحثون على أداة الاستبانه مكون من (30) فقرة موزعة على مجالين وهي (الطلبة، والمناهج الدراسية)، تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين، واستخدام معامل آلفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة حيث بلغت نسبة المعامل (85%)، ولتحليل البيانات استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية واختبارات الفروق، وتوصلت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق مؤشرات الجودة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة بصفة عامة لم يرق إلى توقعات أعضاء هيئة التدريس ورضاهم، كما بينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس - عينة الدراسة- حول مستوى تطبيق مؤشرات الجودة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة – تعزى لمتغير (القسم، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)، كما وجدت فروقا ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس -عينة الدراسة- حول مستوى تطبيق مؤشري الجودة (الطلبة، والمناهج الدراسية) في كلية الاقتصاد تعزى لمتغير العلوم السياسية والمؤهل العلمي بجامعة مصراتة، حيث أظهرت النتائج أن حملة الدكتوراه أكثر رضا من حملة الماجستير على مستوى تطبيق هذين المؤشرين.

في حين هدفت دراسة التوبي (2017) إلى التعرف على درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس في المملكة الأردنية الهاشمية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة جميع مديري مدارس المملكة الأردنية بلغ عددها (8000) مديرا ومديرة، تكونت عينة الدراسة من(458) مديرا ومديرة بنسبة (50%)، أخذت بطريقة عشوائية، واعتمد الباحث على أداة الاستبانه مكونة من (34) فقرة موزعة على ثلاث مجالات وهي (الأداء الإداري، والموارد الفنية)، تم التحقق من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من الخبراء المحكمين، والتأكد من ثبات الأداة باستخدام معامل آلفا كرونباخ وبلغت نسبتها (89%)، ولتحليل البيانات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبارات لمعرفة الفروق والتباين الأحادي)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: جاءت درجة تقدير أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس في المملكة الأردنية الهاشمية منخفضة، وجاءت درجة التقدير لمجالات إدارة الجودة (الإداري، الفني) مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس والمؤهل العلمي والخبرة في جميع المجالات.

بينما هدفت دراسة الدحماني (2017) إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (150) معلما ومعلمة، أخذت منهم عينة قصديه بلغ عددها (30) معلما ومعلمة بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة، وتم إعداد استبانه تكونت من (23) فقرة موزعة على مجالين وهي (تهيئة متطلبات إدارة الجودة الشاملة، وتطوير الموارد البشرية)، تم التأكد من صدق الأداة بعرض الاستبانه على مجموعة من المحكمين، واستخدمت لمعرفة ثبات الأداة معامل آلفا كرونباخ بلغ قيمته (87%)، ولتحليل البيانات استخدم الباحث الوسائل التالية النسب المئوية، ومقياس كا^2 بصورة رئيسة لتحليل التباين، واختبار الفرق المعنوية، وتوصلت الدراسة إلى من خلال نتائج الفرضيات الجزئية يتبين لنا أن كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة والتي كانت محل الدراسة تطبق فلسفة إدارة الجودة الشاملة بطريقة جيدة.

بينما هدفت دراسة المجراب وآخرون (2018) إلى التعرف على إدارة الجودة الشاملة، وتأثيرها في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي، وبيان الانعكاسات الايجابية في الأداء نتيجة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التحسين المستمر، واستخدم المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في الجامعات الليبية بلغ عددها (8500)، تم أخذ منهم عينة عشوائية بلغ عددها (400) موظفا وموظفة بنسبة (5%)، واعتمد الباحثون على أداة الاستبانه في جمع المعلومات مكونة من (45) فقرة موزعة على ثلاث مجالات وهي (الأداء، والتدريب، والمخرجات)، تم التأكد من صدقها وبلغت نسبة الثبات (80%)، ولتحليل البيانات استخدمت المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية، وتوصلت نتائج الدراسة أن إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب إداري حديث متميز، ويتطلب من جميع الباحثين في المؤسسات التعليمية في ليبيا، رفع مستوي المنتج التعليمي من خرجين، وبحوث ودراسات، بما يتناسب مع متطلبات مجتمعاتها وكذلك من الارتقاء بها إلى معدلات عالية من الأداء والجودة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات وبالدرجة التي تمكنها من تحقيق أداء متميز لمواجهة حدة المنافسة التي يتميز بها عصرنا الحالي.

وهدفت دراسة المسلم (2018) إلى التعرف على درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين، واختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات: الجنس، والتخصص، والمؤهل، وسنوات الخبر، وتكون مجتمع الدراسة من معلمي المدارس الحكومية ومعلماتها في مدينة العقبة في الأردن البالغ عدده (1000) معلم ومعلمة وفق الإحصائية، اختيرت منهم عينة بطريقتين الأولى عشوائية والثانية عشوائية نسبية ويبلغ عددهم (298) معلم ومعلمة بنسبة (29%) تقريبيا، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و تم تطوير إستبانة مكونة من (65) فقرة، موزعة على سبع مجالات هي (التخطيط الاستراتيجي، والهيكل التنظيمي والأنظمة، و إدارة المصادر المادية والبشرية، البيئة التنظيمية، ونظم المعلومات الإدارية، والقيادة الإدارية، والتقويم والرقابة)، تم التأكد من صدق الأداة وثباتها حيث استخدم معامل آلفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة وبلغت نسبته (94%)، ولتحليل البيانات وتفسيرها استخدمت الدراسة برنامج spss الإحصائي باستخدام الوسائل التالية الرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية واختبار T و أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين كانت منخفضة، و إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابة المعلمين لدرجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن تعزى لمتغيرات الدراسة.

فضلا عن ذلك هدفت دراسة الغامدي (2018) إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الجودة الشاملة بالمدارس السعودية الرائدة بمحافظة جدة من وجهة نظر معلميها، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من معلمي المدارس السعودية الرائدة بمحافظة جدة بلغ عددهم (842)، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية بلغ عددهم (360) معلما ومعلمة بنسبة (43%)، وتم تطوير أداة الإستبانة مكونة من (52) فقرة موزعة على سبع أبعاد هي (جودة الإدارة المدرسية، وجودة المعلم، وجودة الطالب، جودة أساليب التدريس، وجودة التقويم، وجودة المبنى المدرسي، وجودة الشراكة المجتمعية)، تم التأكد من صدق الأداة وعرضها على مجموعة من المحكمين والتأكد من ثباتها حيث بلغت نسبتها (97%)، ولتحليل البيانات وتفسيرها استخدم الدراسة برنامج spss باستخدام الوسائل الإحصائية التالية الرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية واختبار T، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير الجودة الشاملة بالمدارس السعودية الرائدة بمحافظة جدة مرتفعة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخبرة.

بينما هدفت دراسة العمري (2018) إلى التعرف على درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المدارس الحكومية في الأردن من وجهة نظر المعلمين فيها، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من معلمي مدارس الحكومية الأردنية بلغ عددهم (861) معلما ومعلمة، اختير منهم عينة بالطريقة العشوائية بلغ عددهم (287) معلما ومعلمة بنسبة (33%) من مجتمع الدراسة، وتم تطوير الإستبانة مكونة من (18) فقرة موزعة على ثلاث مجالات وهي (الالتزام بجودة الإدارة المدرسية، والتركيز على متلقي الخدمة، وضمان الجودة)، تم التأكد من صدق الأداة وثباتها حيث بلغ الثبات بنسبة (88%)، ولتحليل البيانات وتفسيرها تم استخدام برنامج spss باستخدام الوسائل الإحصائية التالية الرتب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T وتحليل التباين الأحادي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في المدارس الحكومية في الأردن مرتفعة، وان لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وأيضا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس والمسمى الوظيفي.

وهدفت دراسة فياض، وأحمد (2019) إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بمدارس بغداد في ضوء معايير بالدرج، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من معلمي مدارس مدينة الرصافة البالغ عدده (2418) معلم ومعلمة وفق الإحصائية، اختيرت منهم عينة عشوائية عددهم (331) معلما ومعلمة بنسبة (13%) من مجتمع الدراسة، و تم تطوير إستبانة مكونة من (40) فقرة موزعة على سبع مجالات هي (جودة الإدارة المدرسية، وجودت تقنية المعلومات، وجودة التخطيط المدرسي، وجودة الإدارة المدرسية وتنميتها، وجودة العمليات، وجودة المخرجات، ورضا المجتمع ومؤسسات التعليم المختلفة وسوق العمل)، تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على المحكمين الخبراء، وثباتها بلغ نسبتها (93%)، ولتحليل البيانات استخدم الباحثان برنامج spss الإحصائي باستخدام الوسائل الإحصائية التالية معامل الارتباط بيرسون، وسبيرمان، ومعادلة ألفا كرومباخ، واختبارt، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة جاءت بنتيجة متوسطة في كافة المجالات، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الجنس والتخصص، بينما وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

في حين هدفت دراسة المصارير (2019) إلى معرفة مدى تطبيق مديري مدارس الابتدائية لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر مشرفي الإدارة المدرسية، ومعرفة متطلبات تطبيق معاير إدارة الجودة الشاملة في مدارس مدينة الرياض، ومعرفة ابرز معوقات تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مجموع مشرفي المدارس الابتدائية في التعليم بمدينة الرياض بلغ عددهم (100)، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغ عددهم (54) بنسبة (54%) من مجتمع الدراسة، و تم تطوير إستبانة مكونة من (30) فقرة موزعة على ثلاث مجالات وهي (الواقع الفعلي لتطبيق مديري المدارس الابتدائية لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم، والمتطلبات اللازمة لتطبيق مديري المدارس الابتدائية لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم ، ومعوقات تطبيق مديري المدارس الابتدائية لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم) تم التأكد من صدق الأداة وعرضها على مجموعة من المحكمين، وتم التأكد من ثباتها حيث بلغت نسبتها (91%)، ولتحليل البيانات وتفسيرها استخدم الباحث برنامج spss باستخدام الوسائل الإحصائية التالية التكرارات النسبية والرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية واختبار T و أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم يشجع العلاقات الإنسانية في المدرسة، ويلحق المعلمين بدورات في إدارة الجودة الشاملة ويفوض الصلاحيات وينشر الثقافة، وكانت معوقات تطبيق معاير إدارة الجودة الشاملة لمديري المدارس الابتدائية هي نقص الكوادر المؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة، وضعف إشراك مديري المدارس في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.

أما دراسة الخليفة (2020) هدفت إلى التعرف على أوضاع التعليم قبل الجامعي في ليبيا في ضوء معايير الجودة الشاملة. وحاولت الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي فحواه: ما مدى تحقيق معايير الجودة الشاملة

بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في ليبيا؟ و تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتكون مجتمع الدراسة من (300) مديرا ومديرة، ومعلم ومعلمة، وتم تطبيق أداة البحث المتمثلة في مقياس خماسي على عينة قوامها (120) مفردة من المديرين و المعلمين بالمدارس الابتدائي والإعدادي والثانوي بمدارس منطقة الزاوية بليبيا بنسبة (40%) من مجتمع الدراسة، وقامت الباحثة ببناء أداة الاستبانه مكونة من 60 فقرة موزعة على (4) مجالات هي (جودة الإدارة المدرسية، وجودة الطالب، وجودة الإمكانيات المادية، والعلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي)، تم التحقق من صدقها بعرضها على مجموعة من المحكمين، وكلك التحقق من ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث بلغت نسبتها (85%)، ولتحليل البيانات استخدم التكرارات النسبية والرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية واختبار T، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن البنية التحتية لمؤسسات التعليم في ليبيا تواجه بعض المشكلات في البناء والمقاعد، والمعامل، والحدائق، ودورات المياه، وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى الجودة فيما يتعلق بالبنية التحتية، أن مستوى المهارات والقدرات لدى مديري المدارس مرتفع وتتمثل في؛ اتخاذ القرار المناسب لانجاز المهام الإدارية، التخطيط لتحقيق أهداف المدرسة، وربط البيئة بالمجتمع المحلي، وانخفاض مستوى جودة الإدارة المدرسية ويتمثل أهمها في؛ تنمية روح التعاون والعمل الجماعي بين الإدارة والمعلمين والعاملين بالمدرسة، الحرص على إقامة علاقات إنسانية مع جميع العاملين بالمدرسة، الاهتمام بتنظيم وتنسيق جهود العاملين بالمدرسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية. أكدت نتائج الدراسة على ارتفاع مستوى جودة أداء المعلم وتمثلت في الاهتمام بمعاملة الطالب معاملة إنسانية، الانضباط الذاتي للمعلم في المؤسسة التعليمية، تشجيع العمل الجماعي، أن مستوى جودة أداء المناهج الدراسية فوق المتوسط.

بينما هدفت دراسة الكبلاني، والشملي (2020) إلى معرفة مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظر إدارات المدارس في سلطنة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس الحكومية في سلطنة عمان البالغ عددهم (275) مديرا ومساعد مدير من مدارس ثلاث محافظات (الظاهرة، وشمال الباطنة، و البريمي) وفق الإحصائية، اختيرت منهم عينة بطريقتين الأولى عشوائية والثانية عشوائية نسبية يبلغ عددهم (110) بنسبة (43%) من مجتمع الدراسة، وتم تطوير إستبانة مكونة من (43) فقرة موزعة على خمس محاور وهي (الإدارة المدرسية، والعلاقة بين المدرسة والمجتمع، وبيئة التعلم، وبيئة المعلمات، والمناهج الدراسية)، تم التأكد من صدق الأداة وثباتها وبلغت ثبات الأداة بنسبة (88%)، ولتحليل البيانات وتفسيرها استخدم الباحثان برنامج spss باستخدام الوسائل الإحصائية التالية الرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والوسيط المنوال والالتواء واختبار T، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس الأساسي ف سلطنة عمان جاءت بدرجة مرتفعة في جميع محاور الدراسة، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المدارس تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي في جميع محاول الدراسة، وأظهرت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين عينة الدراسة ذوي الخبرة الإدارية أكثر من 10 سنوات، وعينة الدراسة ذوي الخبرة الإدارية 5 سنوات فأقل في جميع المحاول عدا محور مرتبط بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط، كما أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في تقديرات عينة الدراسة حول تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المدارس تعزى إلى متغير المؤهل العلمي في جميع المحاور عدا المحور المتعلق ببيئة التعلم حيث جاءت الفروق لصالح العينة ذوي المؤهلات البكالوريوس فأقل.

مناقشة الدراسات السابقة:

وقعت الدراسات السابقة من خلال عرضها ضمن مجالين اثنين هما: المجال الأول مدى توفر مبادئ الجـودة الشـاملة، أما المجال الثاني فقد تناول تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة، وتنوعت تلك الدراسات ما بين دراسات محلية، ودراسات عربية، وقد كان هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين تلك

الدراسات والدراسة الحالية، فيبدو من تناول الدراسات العربية والمحلية المتعلقة بالمجال الثاني تكاد أن تتفق مع الدراسة الحالية حيث أنها ركزت على دراسة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهات نظر متعددة.

من حيث الأهداف:

تنوعت أهداف الدراسات السابقة والتي أجريت في بيئات تربوية مختلفة سواء على الصعيد المحلي أو العربي، واتفقت معظم الدراسات في هدفها الرامي لرصد مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة مثل دراسة حمودة (2008)، ودراسة الأمير، والعواملة (2011)، ودراسة أبو عبدة (2011)، ودراسة التاورغي (2012)، ودراسة الفطيمي، وآخرون (2015)، والتوبي (2017)، ودراسة الدحماني (2017)، ودراسة الغامدي (2018)، ودراسة العمري (2018)، ودراسة المصارير (2019)، ودراسة الخليفة (2020)، ودراسة الكلباني، والشملي (2020). وتتفق الدراسة الحالية في هدفها الأول مع تلك الدراسات.

من حيث منهج الدراسة:

استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة حيث يعد المنهج الوصفي هو المنهج الأكثر استخداما في مثل هذه الدراسات، وتتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسات باعتمادها للمنهج الوصفي لملائمته لأهدافها.

من حيث مجتمع الدراسة وعينته:

تنوعت المجتمعات في الدراسات السابقة التي تم عرضها سابقا ما بين مشرفين تربويين، ومديري مدارس، ومعلمين، وهناك بع الدراسات من قامت بالتركيز على أكثر من مجتمع، وتتفق الدراسة الحالية في اختبارها لفئة مجتمع الدراسة من المعلمين مع دراسة الدحماني (2017)، والمسلم (2018)، ودراسة الغامدي (2018)، ودراسة العمري (2018)، ودراسة فياض وأحمد (2019).

هذا وقد اعتمدت الدراسات السابقة على أسلوب العينات التي تنوعت حسب طبيعة كل مجتمع فمنها من استخدمت العشوائية والنسبية معا كدراسة الكبلاني، والشملي (2020)، ومنها من استخدمت الطبقية كدراسة حمودة (2008)، ومنها من استخدمت المسح الشامل كدراسة الخليفة (2020). ومنها من استخدمت الطريقة القصدية والعنقودية، دراسة الأمير، والعواملة (2011)، ودراسة التوبي (2017)، دراسة الدحماني (2017) وتتفق الدراسة الحالية في اعتمادها على اختيار العينة العشوائية مع دراسة شعيلان (2007)، ودراسة أبو عبده (2011)، ودراسة التاورغي (2012)، ودراسة الفطيمي وآخرون (2015)، ودراسة التوبي (2017)، ودراسة المجراب وأخرون (2018)، ودراسة العمري (2018)، ودراسة فياض وأحمد (2019).

من حيث أداة جمع البيانات:

تتفق جميع الدراسات السابقة في استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسات باستثناء دراسة التاورغي (2012) التي اعتمدت على الملاحظة في جمع البيانات.

من حيث الوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

عند استخدام المنهج الوصفي في تحقيق أهداف الدراسة فإن الإحصاء المناسب لتحليل بيانات الدراسة هي الإحصاءات الوصفية، وبذلك تنوعت الدراسات السابقة في استخدامها للوسائل الإحصائية حيث استخدمت بعضها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية واختبار "ت" وتحليل التباين ومعاملات الارتباط مثل دراسة حمودة (2008)، ودراسة الأمير، والعواملة (2011)، ودراسة أبو عبدة (2011)، ودراسة الفطيمي، وآخرون (2015)، والتوبي (2017)، ودراسة الدحماني (2017)، ودراسة الغامدي (2018)، ودراسة العمري (2018)، ودراسة المصارير (2019)، ودراسة الخليفة (2020)، ودراسة الكلباني، والشملي (2020).

في حين استخدمت الدراسة الحالية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط بيرسون واختبار "ت".

من حيث النتائج:

تنوعت نتائج الدراسات السابقة بتنوع الأهداف التي سعت إلى تحقيقها من خلال البحث والتقصي، حيث أكدت دراسة سهل (2011)، أن ممارسة مبادئ الجودة الشاملة في التعليم جاءت مرتفعة، واتفقت معها دراسة الكعبي (2014).

في حين توصلت دراسة شعيلان (2007) لوجود قصور في تبني ودعم الإدارة العليا لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة من حيث وضع السياسات والهياكل التنظيمية، ونشر الثقافة الخاصة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة، ووجود قصور في التخطيط الإستراتيجي بصورة عامة، والتخطيط لإدارة الجودة الشاملة بصورة خاصة، ومركزية في التخطيط واتخاذ القرارات من قبل القيادات، وكذلك وجود ضعف في برامج التدريب والتعليم المستمر على آليات إدارة الجودة الشاملة بالنسبة لجميع منسوبات المدرسة، وقصور في أنشطة التحسين والتطوير المستمر. كما تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة حول مدى توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتقدير معوقاتها واتفقت معها دراسة المسلم (2018). بينما أوضحت دراسة فياض، وأحمد (2019) إلى أن مبادئ الجودة الشاملة في التعليم جاءت بدرجة متوسطة.

وفي سياق تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية الليبية توصلت دراسة المجراب وآخرون (2018) أن إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب إداري حديث متميز، ويتطلب من جميع الباحثين في المؤسسات التعليمية في ليبيا، رفع مستوي المنتج التعليمي من خرجين، وبحوث ودراسات، بما يتناسب مع متطلبات مجتمعاتها وكذلك من الارتقاء بها إلى معدلات عالية من الأداء والجودة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين والباحثين، وأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات وبالدرجة التي تمكنها من تحقيق أداء متميز لمواجهة حدة المنافسة التي يتميز بها عصرنا الحالي.

واتفقت دراسة الغامدي (2018)، ودراسة العمري (2018)، ودراسة المصارير (2019)، ودراسة الكبلاني، والشملي (2020) إلى شيوع ممارسة معايير إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها بدرجة مرتفعة، واختلفت معها دراسة أبو عبدة (2011)، ودراسة الدحماني (2017) التي توصلوا إلى ممارسة معايير إدارة الجودة الشاملة بدرجة متوسطة.

في حين أكدت دراسة التوبي (2017) إلى انخفاض ممارسة وتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم.

وفي سياق تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية الليبية أكدت دراسة الفطيمي وآخرون (2015) أن ممارسة وتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم لم يرق إلى التوقعات المرجوة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخليفة (2011).

نتائج الدراسة

يمكن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفقا لتساؤلاتها، وذلك على النحو التالي:

التساؤل الأول: ما مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي من وجهة نظرهم؟

جدول (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة والمتوسط النظري لأداة القياس، والقيمة التائية لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين

معايير الجودة الشاملة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الاحتمالية.
المستوى الكلي للالتزام بتطبيق معايير الجودة الشاملة	295	4.34	0.278	3	294	265.143	**0.000
جودة الإدارة المدرسية	295	4.51	0.39	3	294	198.809	**0.000
جودة التلميذ	295	4.45	0.34	3	294	275.757	**0.000
جودة المعلم	295	4.45	0.27	3	294	223.566	**0.000
جودة الأنشطة والمناهج	295	4.23	0.49	3	294	148.301	**0.000
جودة المبنى المدرسي	295	4.01	0.42	3	294	162.654	**0.000

يوضح الجدول (1) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة بلغ (4.34)، بانحراف معياري قدره (0.27)، في حين بلغ المتوسط النظري (3) ، وباختبار دلالة الفروق بلغت قيمة اختبار (T) (265.143)، وبقيمة الاحتمالية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة a=0.05، وتشير الباحثة أن مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي من وجهة نظر المعلمين بمدينة بنغازي جاءت فوق المتوسط بمعنى أن استجابات أفراد العينة تأكد أن مؤسسات التعليم الحر بمدينة بنغازي لمرحلة التعليم الأساسي تلتزم بمعايير الجودة الوارد ذكرها في أداة القياس، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة صباح سليم حمودة(2008)، ودراسة التوبي (2017)، دراسة الغامدي، (2018)، و دراسة العمري، (2018)، دراسة العمري، (2018).

وترى الباحثة أن هذه النتيجة مغايرة تماما لواقع مؤسسات التعليم الحر على وجه العموم، وبمدينة بنغازي خاصة، حيث أن معظم مؤسسات التعليم الحر بمدينة بنغازي غير ملتزمة بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة، خاصة فيما يتعلق بمعيار جودة الإدارة المدرسية، حيث أن معظم المؤسسات تدار من قبل أصحاب رأس المال، وجلهم غير مؤهلين تربويا ولم يلتحقوا بأي دورات تدريبية لإكسابهم المهارات الإدارية والتربوية، ولا يتلقون أي تدريب لتطبيق أفضل الممارسات التربوية والإدارية، كما أن المناهج التي تدرس بمؤسسات التعليم الحر هي ذاتها المناهج الوطنية التي تدرس بالمؤسسات العامة، فضلاً عن عدم توفير أي مناهج مصاحبة أو أنشطة صفية تعزز تنفيذ تلك المناهج الوطنية، ولا توجد أنشطة مصاحبة للمناهج الوطنية، وفيما يتعلق بمعيار جودة المعلمين ترى الباحثة من خلال تحليلها لخصائص العينة أن هناك نسبة لا بأس بها من المعلمين غير المؤهلين تربوياً، وفي الوقت الذي تعد هذه المعضلة عامة في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء إلا أنها تعد إحدى أكبر المعضلات في المؤسسات الخاصة لعدم انتظام زيارات المفتشين التربويين في بعض المؤسسات الخاصة، وعدم توفرها في البعض الآخر مما يعيق أي إصلاح ممكن أن يجرأ لتحسين أداء المعلمين من خلال زيارات المفتشين التربويين لهم، بالإضافة إلى انه لا يوجد أي ضوابط أو شروط لاختيار الطلبة وانتقاءهم وفق معايير جودة المدخلات الخاصة بالطلبة ، كما أن معظم المباني المدرسية التي توظفها المؤسسات التعليمية للاستخدام تفتقر إلى أبسط المعايير من حيث السعة والإضاءة، وبشكل أكثر تفصيلا كان معيار جودة الإدارة المدرسية أعلى المعايير التي تلتزم بها مؤسسات التعليم الحر بمتوسط حسابي (4.51)، وانحراف

معياري (0.39)، وكما ذكرت الباحثة سابقا هذا المعيار لا يتوفر في الواقع باعتبار إذ أن معظم مؤسسات التعليم الحر تدار من قبل أصحاب رأس المال، كما لا توجد سياسات واستراتيجيات واضحة تتبانها المؤسسات التعليمية، كما تفتقر إلى وجود رؤى مستقبلية لها ، كما أن معظم المؤسسات لا توجد لديها هياكل تنظيمية واحة تحدد الصلاحيات والمسؤوليات.
يليه في الترتيب معيار جودة التلميذ بمتوسط حسابي (4.45)، وانحراف معياري (0.34)، وحيث تأكد النتيجة أن هناك التزام فوق المتوسط بمعيار جودة التلميذ في حين تشير الوقائع المحلية بأن مؤسسات التعليم الحر لا تتبنى أي معايير لانتقاء أو المفاضلة بين الطلبة الملتحقين بها، كما أنها لا تتوفر لديها أي برامج تحليلية لنتائج آليات التقييم لكي يتم توظيفها في تحسين عملية التعليم.

وكان في الترتيب الثالث معيار المعلم بمتوسط حسابي (4.45)، وانحراف معياري (0.52)، حيث يشير هذا المعيار في الواقع أن لمؤسسات التعليم الحر عدد لا بأس به من المعلمين غير المؤهلين تربويا بتلك المؤسسات، وتكليف المعلم بتدريس مواد متنوعة أو متعددة خلال اليوم الدراسي مما يسبب الإجهاد الذهني والنفسي على المعلم ويؤثر على أدائه تربويا، كما أن مؤسسات التعليم الحر لا تمتلك عدد كافي من المعلمين ذوي الكفاية المهنية تفي باحتياجات العملية التعليمية والتربوية، حيث نجد أن للمعلم الواحد كما ذكرتنا سابقاً عدد من المواد المختلفة قد تفوق قدرته على العطاء وإلمامه بالمبادئ الأساسية لطرق التدريس التي تتناسب مع طبيعة المادة، ولا يمتلك بعضهم أي مؤهلات علمية تؤهله للقيام بتلك الواجبات التعليمية والتربوية، ولا تحتفظ معظم مؤسسات التعليم الحر بملف شخصي لكل معلم يتضمن بياناته ومؤهلاته والتقارير المتعلقة به خلال مسيرته المهنية، فضلا عن ذلك تواجه مؤسسات التعليم الحر مشكلة عدم استقرار أو استمرارية المعلمين بعملهم داخل المؤسسة التعليمية خلال العام الدراسي. كما أنها لا توفر أي دورات تدريبية أو تطويرية لتحسين مستوى أداء المعلمين.

وجاء معيار جودة المناهج والأنشطة المصاحبة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (4.23)، وانحراف معياري (0.42)، إذ تواجه مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي صعوبة في توفير برامج للمختصين لتحليل المناهج المناسبة لقدرات التلاميذ المنتسبين إليها، حيث تفتقر القدرة على إثراء المناهج وتجديدها وإضفاء ما يلامس التلاميذ لمدركاتهم الحسية والبصرية والعقلية، وتقديم تقارير عن الأنشطة والبرامج التعليمية والترفيهية التي تقدمها، وتخصيص لجان مختصة لتحليل المناهج التعليمية وتنويع تلك الأنشطة والبرامج للاستفادة منها. فضلا عن ذلك تلتزم بالمناهج الوطنية فقط دون توفير أي مناهج مصاحبة داعمة لتلك المناهج الوطنية.

أما الترتيب الخامس والأخير معيار جودة المبنى المدرسي بمتوسط حسابي (4.01)، وانحراف معياري (0.42) وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى افتقار مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي للمباني المدرسية المتكاملة وفق المواصفات الهندسية من حيث المبنى والمعدات؛ إذ أغلب المؤسسات ترتكز حول مباني سكنية متحورة يتم استخدامها كمبنى لغرض التعليم، دون مراعاة للمعايير الهندسية التي يجب اعتمادها من حيث المساحات والفضاءات ومواصفات المرافق الخدمية والترفيهية، إذ تفتقر مؤسسات التعليم الحر إلى وجود معامل متكاملة أو ملاعب رياضية ، أو قاعات مجهزة وفق المواصفات الهندسية ،وهذا يعود لعدم وجود رقابة من الجهات المختصة وقلة التوعية لدى أصحاب رأس المال بأهمية الالتزام بتطبيق معايير الجودة.

وتفسر الباحثة هذا التناقض بين النتيجة المتحصل عليها والواقع قد يرجع إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة دون الفهم الكافي بمفهوم الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم ومعايير الالتزام بها.

التساؤل الثاني: هل يوجد اختلاف في استجابات أفراد العينة حول مستوى الالتزام بتطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر بمدينة بنغازي وفقا لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي)؟

أولاً : النوع الاجتماعي:

جدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة والقيمة التائية لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطين

النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة حرية	القيمة الاحتمالية
ذكر	104	4.40	0.25	0.2894	293	*0.73
أنثى	191	4.31	0.28			

يتضح من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الذكور قد بلغ (4.40)، بانحراف معياري قدره (0.25)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الإناث (4.31)، بانحراف معياري قدره (0.28)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (0.2894)، في حين بلغت القيمة الاحتمالية (0.73) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة a=0.05 ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول وصف مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وفقا لمتغير النوع الاجتماعي. أي أن اختلاف النوع الاجتماعي كان متغير غير دال لم يسفر عنه اختلاف في استجابات أفراد العينة وهذه النتيجة تشير إلى أن المعلمين والمعلمات يعملون في بيئة عمل مطابقة بسياسة واحدة ويستقبلون التعليمات ذاتها لتنفيذ المهام والواجبات. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة صباح سليم حمودة (2008)، ودراسة الأمير والعواملة (2011)، ودراسة أبو عبدة (2011)، ودراسة التوبي (2017)، ودراسة مسلم، (2018)، ودراسة فياض، وأحمد، (2019).

ثانياً : المؤهل العلمي:

جدول (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة والقيمة التائية لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطين

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة حرية	القيمة الاحتمالية
تربوي	215	4.39	0.280	4.919	293	**0.000
غير تربوي	80	4.22	0.231			

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لذوي المؤهل التربوي قد بلغ (4.39)، بانحراف معياري قدره (0.28)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لذوي المؤهل غير التربوي (4.2232)، بانحراف معياري قدره (0.23180)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (4.919)، في حين بلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة a=0.05 ، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول وصف مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وفقا لمتغير المؤهل العلمي. أي أن اختلاف المؤهل العلمي كان متغير دال لصالح ذوي المؤهل التربوي، وهذه النتيجة تشير إلى أن المعلمين والمعلمات ذوي المؤهل التربوي يمتلكون الدراية الكافية لكيفية تنفيذ العملية التعليمية داخل المؤسسات التعليمية والتربوية ، حيث يخص المؤهل التربوي العملية التعليمية بشمولية أكثر من حيث المواد والتخصصات وكيفية العطاء والتدريس خلاف ذوي المؤهل العلمي غير تربوي الذي يشمل تخصصات عتيدة ومختلفة لا تربطها علاقة بالمجال التعليمي. واتفقت هذه النتيجة دراسة الفطيمي، وآخرون (2015)، دراسة المسلم (2018)، دراسة الكلباني، والشملي (2020).

التساؤل الثالث: هل توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وسنوات الخبرة المهنية؟

جدول (4) معامل ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة الارتباطية بين مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر، وسنوات الخبرة المهنية لدى عينة الدراسة

المتغيرات	العينة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
معايير إدارة الجودة الشاملة	295	0.1	*0.06
سنوات الخبرة المهنية	295		

يوضح الجدول (4) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون قد بلغت (0.1)، بقيمة الدلالة (0.06) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (a=0.05)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي، وسنوات الخبرة المهنية. وقد يرجع ذلك إلى أن علاقة المعلمين بالمؤسسة علاقة مادية فقط تربطهم علاقة دخل شهري لا ينظرون للمؤسسة التعليمية الخاصة على أنها استثمار خبرة وازدياد في المعرفة والإدراك.

ملخص نتائج الدراسة:

1. إن مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي من وجهة نظر المعلمين بمدينة بنغازي جاءت فوق المتوسط.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول وصف مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وفقا لمتغير النوع الاجتماعي.
3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول وصف مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي وفقا لمتغير المؤهل العلمي.
4. وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مؤسسات التعليم الحر لمرحلة التعليم الأساسي في مدينة بنغازي، وسنوات الخبرة المهنية.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة توصي ببعض التوصيات وهي:

1. العمل على نشر ثقافة الجودة وتعزيزها في أرمقه مؤسسات التعليم الحر لتعزيزها لدى المنسبين إليها.
2. إعداد تصميم برامج تدريبية تطويرية متخصصة تعزز القدرة على ممارسة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر لدى كافة العاملين.
3. وضع ضوابط وتشريعات نافذة تتعلق بتأسيس مدارس تعليم حر فيما يتعلق بالمبنى المدرسي، واختيار المعلمين والإداريين، ضوابط انتقاء الطلبة، وتحديد المناهج والأنشطة المصاحبة للمنهج الوطني، على أن يتم متابعتها من قبل القيادات التربوية الأعلى ذات الاختصاص.

مقترحات الدراسة:

1- تقترح الباحثة إجراء دراسات مماثلة في مناطق جغرافية داخل البيئة الليبية، وفي مراحل تعليمية أخرى؛ للكشف عن مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر في تلك المناطق ولدى تلك المراحل.
2- إجراء دراسات مماثلة باستخدام المنهج النوعي للكشف عن مستوى الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر للحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية .
3- إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة من وجهة نظر مديري المدارس ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

4- إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة وربطها بمتغيرات أخرى لم تكن ضمن اهتمامات الدراسة الحالية.
5- إجراء دراسات معمقة حول أهم المعوقات التي تعيق الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الحر في مدينة بنغازي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو عبده، فاطمة عيسى (2011). درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين فيها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. الأمير، محمود، والعواملة، عبد الله (2011) درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في المدارس الأردنية من وجهة نظر المشرفين التربويين، رسالة ماجستير، المجلة الأردنية في العلوم التربية، ع1، الأردن.
3. التاجر الماشين (2021) المنهج الوصفي، قسم إنسانيات والعلوم الإنسانية، ط1، دار الرشيد للنشر، العراق.
4. التاورغي، فاطمة (2012) تقييم المبنى المدرسي لمؤسسات التعليم الأساسي التشاركي في مدينة بنغازي في ضوء مواصفات الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، كلية الآداب قسم التخطيط والإدارة التعليمية، جامعة بنغازي، ليبيا.
5. التميمي، حامد محمد (2008) معايير مقترحة للجودة التعليمية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بالمملكة السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
6. التوبي، عبد الله (2017) درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، مؤتمر دولي، جامعة الشرق، الأردن.
7. حمودة، صباح سليم (2008) درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية الخاصة في العاصمة عمان من وجهة نظر المديرين، رسالة ماجستير، كلية العلوم والتربية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
8. الخطيب، محمد ، وسمير كامل، وسليمان سالم (2006) مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ورقة عمل ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ،(جستن). القصيم، اللقاء السنوي الرابع عشر.
9. الخليفة، ابتسام (2020) التعليم في ليبيا وواقع تطبيق معايير الجودة الشامل، رسالة ماجستير، كلية التربية العجيلات، جامعة الزاوية، ليبيا.
10. الدحماني، عيد (2017) واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، إدارة ونظم، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
11. سهل، أمينة عمر محمد (2011) أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة النجاح، الأردن.
12. الشعيلان، عبد الرحمن (2007) مدى توفر مبادئ الجودة الشاملة في إدارة مدارس التعليم الثانوي للبنات بالمملكة العربية السعودية (المنطقة الشرقية)، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (3)، كلية التربية، جدة، السعودية.
13. العطية، محسن (2009) الجودة الشاملة والجديد في التدريس، ط1، دار صفاء، عمان.
14. العلي، عاصم شحادة (2009) تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، بحث منشور في مجلة الباحث،ع (7)، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزي، ص 198.
15. العليان، ربحي مصطفى (2000) مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط1، دار الصفاء للنشر، الأردن.
16. العمري، عبد الله حسن محمد (2018) درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الحكومية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية التربية الكلية الأردنية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
17. الغامدي، ماجد بن عبد الله بن ناصر (2018) واقع تطبيق معايير الجودة الشاملة بالمدارس السعودية الرائدة بمحافظة جدة من وجهة نظر معلميها، رسالة ماجستير، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية، ع (6)، جدة، السعودية، ص166).
18. الفطيمي، وآخرون (2015) قياس مؤشرات الجودة في الجامعات الليبية دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
19. فلوح، أحمد (2019) استقصاء بعض المشكلات في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غليزان، الجزائر.
20. الفياض، إبتسام حسين، وأحمد، مي فيصل (2019) تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمدارس بغداد في ضوء معايري بالدريج"، مجلة كلية التربية الأساسية، ع (104)، كلية التربية للعلوم الصرفة، العراق. ص 105 – 110.
21. القيسي، مسلم شبلي ومحسن (2011)، دور نظام ضمان الجودة في تحسين أداء الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الكتاب الجامعة، عمان.

22. الكبلاني، سعود بن حارب، والشملي، علي بن خليفة (2020) مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الأساسي من وجهة نظر إدارات المدارس في سلطنة عمان، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع (18)، جامعة صحار، سلطنة عمان.
23. الكعبي، أحمد بن علي بن مبارك (2014) مدى إمكانية تطبيق نظام إدارة الجودة الأيزو 9001 في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بمحافظة شمال الباطنة في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، ع (3)، عمان، الأردن، ص5.
24. المجراب، أنور صالح، والغريب، ماجد المبروك، القريو، محمد عبد السلام (2018) دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي، رسالة ماجستير، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة النجم الساطع، جامعة طرابلس، ليبيا.
25. المسلم، رامي محمد خليل (2018) درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
26. المصارير، عبد الله بن سويعد (2019) مدى تطبيق مديري مدارس الابتدائية لمعايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر مشرفي الإدارة المدرسية، رسالة ماجستير، مجلة علمية، ع (1)، المملكة العربية السعودية.
27. الملوق، فتحي (2019) اتجاه الطالب نحو التعليم الخاص في ليبيا (الأسباب والمشكلات) دراسة ميدانية بمنطقة جنزور، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة طرابلس.
28. المنصور، سلامة (2005) اتجاهات حديثة في جودة الإدارة المدرسية الفعالة، ط1 دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
29. الموسوي، عبد الستار (2003) تطوير الإدارة المدرسية في ضوء معايير الجودة الشاملة، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.